

( المادة الثامنة المحافظة على مصلحة الوطن والاستثناء عن الغريب من الأشياء والناس بقدر الامكان  
( المادة العاشرة ) على اخواننا الرجال تنفيذ مشروعنا هذا  
( المنار ) بزجي رأينا في هذه الخطبة الى الجزء السادس ولكن لا نرجي التناء  
على الخطبة التي كانت في هذا العصر أول مذكرة لنا بخطبات سلفنا من الصحايات  
فين دونهن

## باب المناظرة والمهراصلة

﴿ رد الشبهات على النسخ وكون السنة من الدين - لليافي ﴾

٤

بحث احاديث الآحاد وهل هي من اصول الدين

قال الفاضل حفظه الله : الكلمة الرابطة يان أسباب ان أحاديث الآحاد لا تقيد اليقين . ونحن نقول هذه دعوى قد سبقه بها كثير ممن لم يمد غوره في طاب هذه المسئلة وكان الأجدد جهولا الباحثين ان يبحثوا عن جرى الانسان النظري الطبيعي اهو مفطور على الصدق والتصديق ام على الكذب والتكذيب ؟  
ان من اهن النظر وحقته وجرب الواقع ومحصه يرى ان الانسان مجبول على قول الصدق ومفطور على تصديق كل ماسمع . هذه هي حاله الطبيعية لما ترى ان الصغار الذين هم في حالة السذاجة وعلى الجري الفطري الطبيعي الذين لم تعلم الحوادث والطوارئ والاحوال المكتسبة لا يكادون يكذبون خبرا ولا يكذبون في خبر . نعم قد ترى من بعضهم في بعض الاحيان ما يشوش هذا انطلق الطاهر كانهول والتسيان ، لكننا إذا اعتنينا بهذه النكته السوداء المكدره لصفاء هذا الجراء الطاهر المستقيم ترى ان ذلك مرض من الأمراض العارضة المختلفة باختلاف أسبابها وباختلاف المنار والقابل ، فالنسيان باقسامه قد يقطن بعض الناس انه

لازم طبيعى للبشر وليس الأمر كذلك — وإنما هو مرض أو شبه بالمرض —  
 ويصح ان يقال ان كل ما انتقش في الحافظة لا يزول ويمحى بالكلية وإنما  
 إذا صرفت همه الانسان وقصده الشواغل فهو يذهل عن بعض ما انتقش في  
 حفظه فإذا استعجل وترك التفتيش عما في هذه الخزانة المحكمة المصونة ولم يميز  
 ما يأخذ منها فربما ركبت له هذه الحركة الفكرية الخفيفة الشير المنتظمة صورة  
 بدل صورة أو صورة مركبة مما في هذه الخزانة لما قدنا — أولانه ضعف أخذه لها  
 حين حفظها لضعف قصده ومحوه وحينئذ إذا أراد ان يخبر عن ذلك وقع في  
 خبره الخلل . ودواء ذلك صدق القصد ابتداء واستمرارا وانتهاء أي وحينما  
 يريد ان يحدث بذلك . وذلك يكون بالمراجعة والمذاكرة مع من يشاركه في ذلك  
 وعلى الأقل بالرجوع الى نحو كتاب دفعا للطواريء التي تناوبه وتشوش استمرار  
 شعوره بالحفظ . يوضح ذلك ان الانسان كثيراً ما يتذكر ما نسيه والوجدان  
 شاهد ذلك . وكما ان الذهول يكون فيما حفظه الانسان كذلك يكون فيما يتقاه  
 ويشاهده في الخارج والواقع . وانتقاس الأشياء في الحفظ يختلف قوة وضمناً باختلاف  
 الاستعداد والتوجه وقوة الاكتساب حين الأخذ . فظهر بذلك ان النسيان ليس  
 بوصف ذاتي لكل انسان لا ينفك عنه إذ لو كان كذلك لم تحفظ شيئاً لامتناع  
 قيام الشيء الذاتي وتقبضه بمحل واحد فاقوة التي تحفظ بها ليست هي قوة النسيان  
 ولا سببه وإنما النسيان ذهولنا عن تمييز ما حفظناه لسبب ما — مما قدناه — وإذا  
 كان الصدق والتصديق هو أصل الفطرة فما يمارضه من نسيان وكذب فانما يكون  
 لأسباب طواريء وهوارض لمن انحرف ومال عن مقتضى الفطرة الطبيعية وقد عرفت  
 دواء النسيان ودواء الكذب الذي لا يضاهيه دواء هو استشعار خوف الله المطلع  
 على كل خفية . وعليه فلا يبعد ان تقول يمكن ان يكون مضى على البشر زمان  
 لا يعرفون فيه غير الصدق والتصديق لعدم أسبابه أو ضعفها . وعليه فما نراه من  
 تصديق بعضهم بعضاً في جميع شؤونهم هوارث بقاء ولذا تراهم يستهجنون الكذب  
 والكذابين حتى رسخت قياحه وصارت من الضروريات واستحسنوا الصدق  
 حتى صار من المستحسنات وبما قررهنا يثبت ان الاصل في أخبار الآحاد هو

إفادة العلم واليقين . الا انفساد الأخلاق قد غير من ذلك كثيراً ممن خرج عن  
الفطرة وعن الدين . لكن لا يجب ان لا يبقى من ذلك شيء يفيد الصدق اذا كان  
الخبر والخبر ممن تهذبت فطرتهم وقوي تمسكهم بالدين مع استعمالهم لجميع الأدوية  
المانعة لطرق مرض النسيان فلتأمل الناظر

قول القائل « ان أخبار الآحاد لا تفيد اليقين » ان أراد ان بعضها لا تفيد  
ذلك لضعف حامله اما لانه عرف بالخلط والخلط في أخباره أو لانه كان مظنة  
لذلك فهو صحيح في بعض الحالات لا في بعضها الآخر حيث يعلم انه يشارك  
الخبر في مضرة الكذب وانه لا غرض له فيه أو انه يخاف عقاب الخبر ان كذب  
عليه ففي هذه الصورة قد يفيد خبر الواحد الفاسق الظن الراجح أو العلم لبعض  
الناس ولذلك لم يأمر الله برد خبره ولا قوله الا بعد التبين - وان أراد حضرة  
ان كل فرد فرد من أخبار الآحاد وأحاديثهم لا تفيد كل فرد فرد من الخبرين  
(بفتح الباء ) العلم فالواقع والمقل يكذب هذه الدعوى . ولا عبرة بقول من تقدمه  
بهذا الاطلاق كأنما من كان . تقول ذلك ايثارا للحق والحقيقة غير طاعنين  
في ذواتهم وفضلهم

انه مما قال من خالف ما ذهبنا اليه ومهما جهد في التشكيك والتشويش مما  
يظن انه تحقيق وتديق فانه لا يستطيع ان يغيب الفطرة التي لا يكاد ان يخرج  
عنها فرد من البشر مختاراً أو ملجأ وان من خالفنا فانه لا وجود لخلافه لا في الواقع  
ونفس الأمر ولا في الاعتقاد وخلافه لا يتحقق بأكثر من الوجود في القول والعبارة .  
لأن الانسان ملجأ بالضرورة في أكثر شئونه ان لم يقل في كلها الى من يعتمد  
عليه في التعاون ولا واسطة لذلك تقوم مقام الافهام والتفاهم في الأمر والأخبار  
ولا كان الانسان مدنيا بالطبع كان التصديق في الافهام والتفاهم طبيعياً له .  
ولما كان الارتفاق والاجتماع البشري يشتمل على كثير من العلوم أكثرها ضروري  
له فن اشترط لهذه العلوم غير طرقها كان يحصل قوله ونتيجته انكار هذه العلوم  
واهمها الذي من لازمه تفكيك هذا الاجتماع البشري وهو علوم هذا الارتفاق  
وهو غلط . ومنشأ هذا الغلط أخذ المتأخر قول من تقدمه أصلاً ثابتاً بدون تقدم

وتثبت فيه كما يقال ان العلم واحد لا يكون بمضه أقوى من بعض أو انه لا يقبل الزيادة والنقصان أو انه لا يتفاوت في جزئياته أي لا يتفاوت في من قام به من الأشخاص أو ان الطرق المؤدية اليه شرائطها واحدة وان مقدماتها لا يقبل احتمال التغير حتى يفرض المانع الذي لم يتحقق وجوده ونحن لا يقبل هذه الأقوال ونحوها على اطلاقها لكن بعد التفصيل والتفصيل . فمن اشترط في علم المعلوم تحقق علته وسببه في نفس الأمر وصفاته ولو ازمه كذلك وعدم الموانع كذلك فقد كلف نفسه مالا تطيقه وطمع فيما يكاد ان لا يكون للبشر فيه مطمع - والصبره عندنا في ذلك اطمئنان النفس فان كان ذلك كسبياً فلا بد من بذل الجهد في الدليل بحسب الاستطاعة . والحاصل ان المعلوم كثرة والطرق المؤدية اليها كذلك وهي مختلفة وطرقها كذلك ولكل شرائط لا يمكن التزامها في الأخرى فعلوم الاجتماع والارتفاق كالفنات وتمعقاتها وعلوم الشرائع والأديان وملحقاتها وكذلك علوم الآثار والتاريخ والطب ونحو ذلك لا يمكن كل أحد ان يكتسبها بالعقل أو بالحواس مباشرة ودائماً فلا بد من الوساطة فتشترط فيها ان تكون مما تطمئن النفس اليها لا مطلقاً بل بعد بذل الجهد المستطاع - وبناء على ذلك فمن بلغه حديث ولم يقصر عادة ثم اطمأنت اليه نفسه فقد حصل له العلم واليقين ولا عبرة باحتمالات لم تشوش جزمه واطمئنان نفسه . المسلمون تطمئن أنفسهم إلى هذه الأحاديث المكتوبة عن اتقنات الضابطين والأئمة العارفين فهي تهيد أكثرهم العلم

وتقول حضرة الفاضل ومن قال بقوله ماد ليحكم على ان احاديث الآحاد لا تهيد اليقين ؟ فاذا قل ان كل فرد من البشر يجوز منه وعليه الكذب والذهول والنسيان ، وكل من جاز عليه ذلك جاز ان ينسى انظر ويكذب فيه ، واستتج ان كل فرد فرد من البشر يجوز ان ينسى خبره او يكذب فيه . فاذا ترتب على ذلك كبرى وهي وكل من كان كذلك فخبره يحتمل ان يكون منسياً او محفوظاً وكذباً او صدقاً فالنتيجة ان كل فرد فرد من البشر يحتمل ان يكون خبره منسياً او محفوظاً وكذباً او صدقاً . هذا غاية ما يمكن ان يقوله في الاستدلال وهو كما تراه يهيد ان خبر كل فرد فرد يحتمل الصدق والكذب . ونحن لا نسلم صحة الكبرى التي

اسس عليها واهل المنطق لم يقولوا بذلك بل قالوا التضييق قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب . ولم يتعرضوا لنسبة ذلك الى الخبر فنظروا  
وما ذكره الفاضل حفظه الله تعالى ان يكون مراده انها لا تفيد اليقين في حد ذاتها  
أهم من الواقع والذهن وإما ان يريد انها لا تفيد ذلك في أحدهما . وعلى كل تقدير فهو ترجيح لأحد الاحتمالين بلا مرجح . لأن لادليله يفيد ولا ينتج الا انه يمكن ان تفيد اليقين ويمكن ان لا تفيده كما ان صريحه أنه يحتمل ان تكون الاخبار صادقة ويحتمل ان تكون كاذبة — فالاعتصام على احد الاحتمالين مخالفة وهذا ان سلم قلنا يكون قبل الاختبار والنقص في المصنوع الخارجية — أما اذا نظر في ذلك وفرضنا في الخارج فهي لا تكون الا صادقة او كاذبة . فان قال مرادنا ان ما كان محتملا للصدق والكذب لا يفيدنا احدهما اليقين بذاته فصح قولنا خبر الآحاد لا يفيدنا اليقين كما انه لا يفيدنا تقيضه . قلنا هذا لا يصح الا بعد ثبوت وتسليم اشياء كثيرة فمنها ثبوت ان كل فرد من الخبرين (فتح الباء) يجب ان ينتشر احتمال النسيان والذهول والكذب وجوازه في كل اخبار الخبرين (بكسر الباء) . ودفن القول بوجود ذلك ووجوده في الواقع كذلك خرط القتاد — لجواز ان يكون فيهم من لا ينتشر ذلك اصلا او ينتشرها لكنها تكون عنده ضيقة بحيث لا تمنع عن التصديق بخبر الآحاد لأن الواقع والمشهد ان أكثر الناس يجزم بخبر الآحاد ويصدقون بها . وما ذلك الا لما ذكرناه وانه دليل على صحة ما قدمناه من ان من فطرة الانسان وطبيعته الصدق والتصديق وان ما يعرض لذلك من احتمال النسيان والكذب طواريء عارضة نادرة والتأخر قل ان يلتفت اليه في اكثر امور العامة واكثر الناس عامة .

وأبضا هذه الطواريء العارضة قد عرف الناس انها لا تكون الا لأسباب إما اعراض للكاذب او تقصير في الضبط والحفظ وما لم يقر احتمال وجودها لا تقوى ان تكون مانعة للجزم والتصديق بالخبر الى غير ذلك . فان ابي الا المناقشة وقال لا عبرة بالعوام اذا كان التحقيق عند المحققين ان هذه الاحتمالات عارضة ومانعة من التصديق باخبار الآحاد . قلنا يلزمك اولاً ان كل ما يجزم به العوام من كل ما

ادركوه كذلك ان لا يكون علمي حتم، وثانيا انا لانعلم اتفاق المحققين على ما ذكرت بل اكثرهم يظنون كل خبر مما يوجد في الخارج ما يستحقه وهم يظنون ان بعض المخبرين صادقون وبعضهم كاذبون وكذلك اخبارهم . فان سلمنا ان بعضهم يقول ان خبر الآحاد يفيد الظن الراجح او انه لا يفيد العلم فاقما يقول ان ذلك شأنه في حد ذاته لا بالنظر الى حال المخبرين والواقع في نفس الأمر . وان اراد بعضهم غير ذلك فقوله عندنا ركيك ولا بد ان يكون فعله وعمله يكذب قوله ولا خير في قول يكذبه فعل قائله

وقول ايضا اننا لانعلم الصغرى التي اسست عليها دليلك لا كلية ولا دائمة . يانه ان الكاذب لا يجب ان يكذب دائما ونحن يمكن ان نميز كذبه في بعض الأحيان واذا كان يجوز ان يعرف ما يحتمل ان يكون كذبا ومالا يحتمل لم تصح ان تصدق الصغرى كلية دائمة واذا كان يوجد كثير من الناس اهل كمال وفضائل لا يكذبون ونحن نعرفهم بسيماهم وبالتجربة الصحيحة بطل صدق الكذب في أخبار الآحاد كلية فالأخبار التي لا تؤخذ الا من مثل هؤلاء لا يصح ان يفرض فيها احتمال كذب الراوي فهي صادقة وسالمة عن ان يشوشها احتمال الكذب

أما احتمال الذهول والنسيان فقد قررنا انه إما ان يكون سببه مرض طارئ وحادث ومن كان مصابا بمرض في حافظته لا بد وأن يكثر ذموره ونسيانه ومن كان كذلك حاله فهو يعرف لكل من عاشره ومخالطه، وإما ان يكون سببه قصير في الحفظ والضغط وهذا يعرفه من قارنه وصاحبه في الطالب والتلمي حين المذاكرة والمراجعة . وكل من عرف بما ذكرناه فحديثه مردود عند أهل الحديث الا ان الثاني قد يتقوى بالشواهد والقرائن في بعض الحالات فظهر انه مع تدور طرود هذه العوارض يمكن ان نميز من تكون هذه الاحتمالات في أخباره ومن لا

وتقول اذا صح ان يوجد في البشر من يجب ان يكون صادقا لثقاه وورعه وعدالته ولا نظن ان حضرة الدكتور ينكر وجود هؤلاء بالكيفية فاذا سلم قلنا له انه يمكن الاحتراز عن الذهول والنسيان بأشياء وطرق كثيرة - كالمراجعة والمذاكرة والكتابة والدرس والتدريس وكثرة الحاجة الى العمل . وهذه مواضع للنسيان وممثلة

على الحفظ مع سلامة المحل وصدق القصد وهذه من الخبرات التي اتفق على تجريبها كل الناس وشهدوا بصحتها فمن نازعنا في ذلك أزمناه ان يظن في جميع الخبرات بل في المحسوسات بلازمات لا محيص له عنها ان شاء الله . فظهر ظهورا لا غبار عليه ان قول المعارض الفاضل حفظه الله ان كل فرد فرد من البشر الآحاد يجوز عليه الذهول والنسيان في خبره لا يصح لادائما ولا كلية لافي الخبرين (بالكسر) ولا في الخبرين (بالتح) ولا في الخبر كذلك كما تقدم واذا بطل دليلهم ثبت ان بعض أخبار الآحاد تفيد بعض الناس العلم وهو المراد

وقول ان من ذهب الى ان أخبار الآحاد لا تفيد اليقين أي العلم فقد خالف البرهان وخالف ما اتفق عليه الناس في جميع شئونهم . ألا ترى اعتماد كل فرد منهم واطمئنانه الى خبر أبيه وأمه وزوجه واخوانه وخلاته ، وأقربيه وأقرانه ، وأصدقائه وجيرانه ، وغيرهم . وراهم برسلون أموالهم مع هؤلاء ومع الخدم والأعوان والأولاد الصغار المميزين اعتمادا ووثوقا بأخبارهم لافرق بين المرسل والمرسل اليه يكون ذلك مع الاطمئنان الكامل والعلمانية لا توجد مع احتمال التقيض . ان التاجر ونحوه والمرابي البخيل المقتر يعتمد على مثل ذلك في معاملاته ومراسلاته وفي مصدره ومورده من أموره وثروته التي هي عند بعضهم أعز عليه من نفسه فلولا حصول العلم الذي تطمئن اليه نفسه لم يقدم على فعل ما فعل وترك ما ترك اعتمادا على أخبار لا يثق بها بل هي تحتمل الصدق والكذب ، ومثل من ذكرناهم جميع البشر في جميع شئونهم فاذا رأينا من يشكك بالقول دون الفعل يبدى احتمالات قد تصدق على بعض الأخبار بعد تصديها فهل يصح ان نقول يجب ان تكون جميع الأخبار كذلك في الواقع تحتمل ذلك أو ان نقول انه لا يوجد من يصدق بأخبار الآحاد وتفيده اليقين ، وهل يجوز لنا اعتماد قول هذا القائل لاسيما اذا كان قوله يخالفه فطنه؟ وهل يوجد فرد من البشر سليم العقل لا يحصل له العلم ولا يعتمد على خبر الآحاد في جميع حالاته

نحن لانكر انه يكون في بعض أخبار الآحاد ما يفيد الظن بل بعضها لا تفيد أكثر من الشك وبعضها تقطع بكذبه الا اننا لانكار الواقع وقول ان كل فرد

فرد دائما لا يفيد العلم واليقين مطلقا لما عرفت انا ان قلنا بهذا القول فقد أسأنا الظن بأفراد الانسان كلهم حتى الأمراء والعلماء وأثن جزمنا بذلك فمع مخالفتنا للعقل فانا لا يمكننا ان نعيش بينهم ببيشة طيبة .

ومن الأدلة على ما ذكرناه فوق ما تقدم ان الله أرسل أكثر رسله فردا فردا ولم يرسلهم دفعة الى الناس كجمع التواتر الذي يزعمه التواترية وما ذلك الا لأن خبر الآحاد الذي ذكرناه قد يفيد العلم

فان قيل ان الرسول مؤيد بالمعجزة قلنا ان التأييد بالمعجزة انما يكون في بعض الاحيان . وأيضا ليست هي شرطا في الارسال لانها انما تكون اذا وجد الجاحد المكذب أو من حصل له الشك أو نحوه . أما على قول التواترية فذلك لا يصح ومن لازمه ان لا يحكموا بايمان من آمن برسول من رسل الله عليهم السلام الا بعد ان يرى المعجزة أو غيره بها عدد التواتر ويتحقق انها معجزة لأن ما سوى ذلك لا يفيد العلم واليقين . ولكنه خلاف المعلوم بالضرورة من سيد الانبياء عليهم السلام وخلاف ما علمناه بالضرورة من تلقي البشر عنهم وتصديقهم والايمان بهم و بشرانهم .

أفليس من المعلوم ان الرجل الواحد من البدو الاعراب وغيرهم كان يأتي الى رسول الله (ص) فيؤمن به ورسول الله (ص) يحكم بايمانه واكثر أولئك وغالبهم لم يروا معجزة ولم يسألوا عنها غاية ان بعضهم له فراسة تدله على ان هذا الرجل (ص) صادق لأنه يدعو الى البر والعدل فبذلك حصل لاكثرهم الايمان . وبعضهم حلف النبي (ص) واكتفى بذلك حيث اطمانت اليه نفسه واولئك أعلى المؤمنين بعد الانبياء ايمانا حتى انهم بذلوا أنفسهم يفتنون فضلا من الله ورضوانا وتكون كلمة الله هي العليا

ان من يشترط التواتر في افادة الاخبار العلم واليقين يلزمه ان يقول ان مثل هؤلاء السادات لا يصح ايمانهم وانهم لم يحصل لهم ايمان . ونحن لا نقول ان حضرة الدكتور يقول ذلك ويلزمه لا هو ولا من واقفه من العلماء الذين يقولون ان اخبار الاحاد تفيد الظن ولكننا نقول ان اختياره ذلك تبعاً لهم هفوة من لازمها ما ذكرناه وما استازم الباطل فهو مثله ويجب الرجوع عنه

وقول أيضاً لو صح ما قلتم لم يصح ان يوصف احد من افراد البشر غير  
المصومين بأنه صادق لان التكلم بخبر الواقع في الاخبار لا يكون صادقاً والقول  
بذلك يناقض ما دل عليه القرآن الكريم مثل قوله تعالى ( وكونوا مع الصادقين )  
واخبر بأنه ينجي الصادقين بصدقهم فوصفهم بالصدق وانه ينجيهم بصدقهم الموجود  
ومدح الذي جاء بالصدق والذي صدق به وان الصدق ينفع يوم القيامة ومدح  
الصادقين والصادقات و ذم وتوعد الذي يكذب بالصدق اذا جاء والذي يعرض عن  
الصدق . وبعض هذه الآيات هي وان كان سبب نزولها خاصا لكن في العدول  
الى الألفاظ العامة ما يؤيد ما قرر عند أهل الأصول — ان العبرة بمعوم اللفظ  
لا بخصوص السبب . فظهر بذلك ان الصادق والصدق الذي هو العلم موجود وأنا  
مأمورون بقبول ذلك واتباعه وما ذكره الله مما قدمناه انما هو الصادق والصدق من  
الآحاد ولو كان العلم واليقين والصدق لا يحصل الا من اخبار الجموع الخوارة لم  
يصح ان يوصف الواحد والاثني بل ولا العدد المئين بصفة الصدق وهذا بين البطلان  
عرفا وعادة وتقالا وعقلا

لا نسري ما العذر المقبول لمن سمع قوله تعالى « كونوا مع الصادقين » اذا رد  
خبر الصادق الذي قد عرف صدقه وانه من الصادقين المدول ؟ فان قيل كيف  
نعرف انه صادق — وصدق الشخص في بعض الامور مما يصح ان يفتنى علينا ؟  
قلت قدما الكلام في انه هل يمكن ان نعرف الكذب والكاذب ام لا وصيأتي  
مزيد كلام عليه اما كون الشخص ممن عرف بالصدق فذلك بين وهو لا يسمى  
صادقا الا بعد ان يعرف بالتجربة ويتصف بالتموى — لان التصديق والايان  
قد اعتبر مرقها بالدلائل الظاهرة وذلك من باب الاستدلال بالأثر على المؤثر  
وبلازم الشيء على الشيء — كما قال تعالى « فان علمتموهن مؤثبات فلا ترجعوهن  
الى الكفار » الآية ونحن لا نعلم ما في القلوب لكن لما كان الايمان بالانبياء وشرائعهم  
من لوازمه اشياء ظاهرة يتبين ان لا يوجد بعضها الا بسبب الايمان ماغ ان يستدل  
بها على وجود الايمان فكان العلم بها علما بالايمان

وقول أيضا ان الله جلّ وعلا كما أمرنا بأن نصدق الصادقين لم يأمرنا بصدقهم

الفاسق بمجرد سماعه بل أمرنا بالتين كما قال تعالى ( ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) الآية وفي ذلك من الحقائق الدقيقة والجليلة ما لا يقدر قدره الا من ورثة الله التهم في كتابه كما قال بعضهم كأنه تعالى يطمنا ويرشدنا الى قواعد هي من أصول العدل وانفع خلال الاجتماع والارتفاق وأعظم أسباب الفطر والسلامة بقوله تعالى ( ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) هو أمر بالتأني والتبصر في خبر الفاسق صراحة والى ما شاركه وماتله من بعض الوجوه اشارة وما ذلك الا لان الفاسق قد يصدق فلا يليق ان يهمل خبره بالكلية بل لا بد من التنبه والحزامة والاستعداد فلا نبقى في غفلة وسبات عوي بما اضرت بنا ولا نصدقه فيما يضر بمن أخبر عنهم لئلا نندم على ما فرطنا ولئلا نخسر مودة اعران وانصار ونحرم والتين والتأني في نحو ما ذكرناه هو كالاقتصاد في الاخذ والسطاء ونحوه من أمور الثروة والاقتصاد

قلت ولما كان الخبر لا يخطو اما ان يكون مقبلا في الرواية وهو الثقة الضابط أولا يكون كذلك وهو الفاسق في الاخبار والرواية وإما ان يكون بين بين وهو غير المعروف حاله فالتأني صرح بحكمه في هذه الآية ولما كان مفهوم حكم الفاسق يتناول الشينين اللذين ذكرناهما لم يوجب التين والتأني بل ترك ذلك الى عرفنا وما تطمئن اليه أنفسنا وهذه حكمة بالغة في تأسيس القواعد فتم من حكم واقعة شخصية معينة في القرآن . ومن جهة أخرى فمن اذا عرفنا حكم الفاسق فكأنه نبه به على حكم مقابله وهو الضابط الثقة العدل لانه قد انخرس في الفطر والعقول ان الشيء يعطي تقيض حكم مقابله وذلك مقتضى التقابل . ومفهوم الأمر بالتين اما النهي عنه كما عرفت وهو حكم المقابل وإما التنبه الى عدمه وإما الاباحة واما الارشاد الى ان حكم ذلك راجع الى العرف وما تطمئن اليه النفس كما قدمنا ذلك وعلى كل تقدير فمفهوم هذه الآية مخالف لما ذهب اليه حضرة الفاضل من أن اخبار الآحاد لا تقيد اليقين أو انها تقيد الظن المذموم وذلك ظاهر لانظيل بتفصيل وجوهه نحن اشرنا الى الاحتجاج بسبل رسول الله ( صر ) وسائر الانبياء عليهم السلام في إرسال الآحاد للتبليغ عنهم وتلك حجة لا مناص لمن يشترط الثواتر في ذلك عنها وحضرة الدكتور الفاضل لم يجب عن ذلك ولا عن غيره بجواب شاف تاما

قولك ان أولئك كانوا نوابا وولاية امور ولأمر الرسول (ص) فليس الأمر كذلك بل فيهم من ليس كذلك . ولو سلم فليس طاعة ولاية الامور في الدينيات بآكد من طاعة العلماء . بل المعروف من دين الاسلام ان من لم يعلم شيئا فالواجب عليه ان يسأل أهل العلم لا فرق في ذلك بين امير ومأمور على انه قد دل القرآن الكريم على وجوب الدعوة الى دين الله وقد تواتر عن النبي (ص) الأمر بذلك وقد اجاز وامر بالتبليغ عنه اجازة عامة لكل أحد بشرط ان لا يكذب عليه وكل عالم هو في الحقيقة نائب في التبليغ عن النبي (ص) وطاعته فيما يبلغ عن الله وسوله (ص) واجبة أما قول الفاضل فوجوب طاعتهم انما هي لأنهم ولاية امور . فجوابه انا لم يكن بحثا في وجوب الطاعة وانما البحث في التصديق بالخبر في امر ديني محض ومن المعروف شرعاً انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق على انه قد اختلف المفسرون في المراد من أولي الأمر في قوله تعالى « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » ففهم من قال هم الامراء ومنهم من قال هم العلماء

أما قوله ان الرسول يمكن أن يعلمه الله بالوحي فيتدارك الخلل في أقرب وقت الى آخره فقول هذا لا يمنع استدلالنا على وجوب العمل باخبار الآحاد « لأنه اذا وجب التصديق على المرسل اليهم او من بلغهم الحكم فاستدراك ذلك بالكذب والعزل ونحوه لا يضرنا في الاستدلال لأنه على كل تقدير قد وقع للمخبرين (بالفتح) العلم بخبر هؤلاء وعلى الأقل وجب عليهم العمل بذلك وهو المطلوب . وقول ايضا انه لو لم يتبين بالوحي كذب هؤلاء كن مات النبي (ص) وهو على ولايته اياترى ماذا يفعل الناس ؟ اليس من لازم ذلك انك ألصقت بالدين تهمة شنيعة وهي وجوب طاعة الأمراء في كل شيء حتى الدينيات المحضة وهذا مما لم يوجب له لانفسهم الامراء المستبدون وانما يتدخلون في هذه الامور بتوسط فتاوى العلماء فإخية الأحرار وبالبشرى للمستبدين من رواج هذا المذهب ولنكتف بالتنبية على مثل ذلك لتظهور فسادها فان دعت حاجة عدنا بالتفصيل التام لهذا المقام ان شاء الله

وقول ايضا انه قد تواتر النقل الذي لم يشذ عنه فرد من الأمة الاسلامية ان الاصحاب الكرام (رض) قد احتجوا على من بعدهم وبعضهم على بعض بما رووه

عن النبي (ص) قال كان العمل لا يجب بخبر الآحاد ولا يلزم التصديق به لم يسغ لاحد منهم الاستدلال والآنكار واللوم الا اذا كان معه عدد كثير يويدون خبره بأن يكونوا مثله قد سمعوا ذلك عن رسول الله (ص) وحيث لم يكن ذلك لامن الخبر ولا الخبر (بالفتح) علم أن من اشترط التواتر في وجوب العمل بالاخبار قد خالف طريقهم التي درجوا ومضوا عليها وأمرهم الله ورسوله (ص) بسلوها في التبليغ ولو كان ما زعمه حضرة الدكتور الفاضل صحيحا لا نسد باب التبليغ عن الرسول (ص) قال حضرة الفاضل في الكلمة الرابعة أولا قد يكون الراوي كذوبا لكنه منافق ومتظاهر بالصلاح الى آخره . وأقول ان أراد ان ذلك يكون بكثرة أو ان الرواة المشهورين يمكن ان يكونوا كذلك فقوله غير صحيح ولا يلتفت اليه من أخذ من فن الرواة والحديث نصيبا . وان أراد ان ذلك قد يكون شاذا ونادرا وان أهل الحديث يعرفون ذلك فذلك مسلم وقد وجد من هذا حاله يشكك المسلمين في الرواية وغيرها وقد أخبر بذلك النبي (ص) لكن أهل الحديث قد عرفوا هؤلاء وكشفوا عن حالهم ومن كان بهذه الصفة هو مما بالغ في التستر فلا يمكنه ان يروج حديثه عليهم لانه لم يعرف بعد الفحص ان أحدا من أئمة الحديث اعتمد ووثق من بان ان حاله كذلك فمثل من هذا حاله انما يمد الى العوام حيث يكون بعيدا عن العارفين من أهل الحديث فحديثه لو وجد فأنما يوجد فيما يتبعونه من الشواذ المناكير ونحوها التي اذا كتبوها يرددون لها كتباً مخصوصة لئلا يضر بها أحد من العامة في العمل بها أما في الرواية المعتبرة عندهم فمثل ذلك معروف تركه ومن عرف طريقة المحدثين في الأخذ والتحصيل والاداء وشرائطهم في الرواية والرواة الذين يطهقون على ما رويوه الصحة والتحسين يعرف انه لا يمكن الدخيل ان يدس فيه كذبا أو يروج فيه زورا ومن ذا الذي يمكنه ان يخفي كل عمره في التستر وكتمان جميع أسراره حتى من أصدقائه وخلائه الذين يمكن ان تغلت على أحدهم ساقطة من أمره . انه لا يمكنه ارضاء الناس كلهم ليستروا عليه لاسيما أهل الورع . على انه ان كان لأحد الناس القدرة على ذلك فان لاهل الحديث طرقا يعرف بها حال أمثال هؤلاء . لأن من شرط الراوي الثقة ان يكون معروف الاسم والنسب والذي لا يعرف كذلك هو مجهول عندهم . وأما ما يرى من

ان بعض الرواة غير منسوب في بعض كتب الحديثين فذلك نادروهم لا يكتفون بذلك الا فيمن عرف عندهم حاله ومن تبع ذلك عرفه

ولم طريق أخرى في معرفة التستر المشار اليه وذلك بمعرفة بلده ومنشئه - وأخرى ان يكون ممن عرف بالطلب والأخذ عن أهل هذا الفن المشهورين قال بعضهم ادركت بالمدينة مائة كليم مأمون لا يؤخذ عنهم الحديث يقال انهم ليس من أهله - وأخرى وهي ان لا يكون ما يرويه مخالفا لما رواه المعروفون عن ذلك الشيخ - وأخرى وهي انه لا بد ان يكون الراوي ممن عرف بالعلم والمعرفة وكثرة السماع والمذاكرة - وأخرى وهي ما اذا كان لذلك الشيخ رواية فشرط ان لا يتفرد برواية شيء دونهم - وأخرى ان لا تكون في مروياته نكارة . أقول والمناقض الذي يريد ان يشكك المسلمين ويشوش عليهم دينهم لا يسلم من وجود النكارة في حديثه لان ذلك غرضه الذي تظاهر بالصلاح والتقوى لأجله وان لم يفعل ذلك قسنته لم يعد عليه بفائدة فظهر ان ما يسمه أهل الحديث بالصحة وما يعتمدون عليه في الاحتجاج لا يصح ان يوجد فيه ما يروى عن المناقضين ولا ما هو مكتوب لا أصل له - وفوق كل ذلك لطف الله وعفوه عن الخطأ والنسيان « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا » وقد صح ان الله قال قد قبلت

اما تجوز كون بعض الرواة قد ينحطي المراد اذا حدث بالمعنى فجوابه انهم وحمم الله لم يهملوا ذلك بل اشترطوا لتحديث بالمعنى شروطا لا يمكن لأحد منهم ان يروي الحديث بالمعنى بدونها - فنها ان يكون ممن عرف بمعرفة معاني الحديث ذا اقتدار على اختيار الألفاظ العربية الصالحة لذلك فان قيل كيف عرف انه فعل الواجب المشروط . قلت لأنه ثقة ضابط من أهل الصدق والایمان فهو يتحرى الصواب تدينا وخوفا من الله تعالى فلا بد والحالة هذه ان يروي ما هذا حاله اما بالشك - أو انه اذا أوجس من نفسه قصورا في التمييز يصرح بان هذا قول بالمعنى كأن يقول أظن معناه كذا وحينئذ ينظر حال الراوي المذكور فان كان ممن عرف بالمعرفة مستكلا للشروط قبل حديثه والارد . وفوق كل ذلك نعرف خطاه ان اخطأ في التمييز بالمعنى بان ننظر في الأحاديث التي رواها عن شيخه غير هذا

الراوي فان وافق معناها معناه والا عد حديثه من الشواذ أو المنا كبر فنهذ طريقة فوق ما تقدم تشترط عندهم في من يحدث بالمعنى وبها يعرف خطأه اذا ضمنت معرفته المشروطة بعض الضعف وبذلك يكون مطمونا فان كثر ذلك منه تركا . فلا خوف على الحديث من الكذب ونحوه وقد قناه الأئمة الكبار والحفاظ الأبرار وكتبوه بعد التحري وكال الفحص مطابقا لشرايطهم ولبعضهم شرايط أكثر من غيره وما ذكرناه هو المجمع عليه عندهم وهذه الكتب الذي كتبوها قد قلبها عنهم الأئمة قلا عاما وأجمع أهل العلم بعد الفحص على أكثر الصحيح ووسموا كل حديث بسسته وبنوا حاله وقرروا البعيد لمن يريد به غاية السهولة وبما ذكرناه يندفع كل طمن يمكن ان يقال

قال وقد ينسى شيئا مما سمع ووقع في الفقه بسبب ذلك بدون ان يشعر به . وقد قدمنا الكلام على مسألة النسيان . وقول اولاً ان الأئمة الحفاظ الثقات والصدول الأثبات لا يكاد مسلم يسي الفتن بحيث ينهمهم باهمال ما سمعوه من حديث رسول الله ( ص ) بان يرضوه للذهول والنسيان لانا نعلم ان من اعنتي وتعدت ماسمعه بالذاكرة والمراجعة ونحوها كالكتابة فاذا حدث مع كمال الاحتياط والأناة والثبات والتين لا يقبل العقل عدم شعوره بالنسيان البعيد التوقع ان وقع — علمنا ذلك بالتجربة الصحيحة المطردة التي اجمع عليها البشر كلهم كما قدمنا الكلام على ذلك ان من يقع له السهو في أمر ما فانا جازمون بانه لم يقع له ذلك الا بتقصير وقع منه فليتهم نفسه . ولذا قلنا غير مرة ان الراوي الثقة ان وقع له سهو نادرفه ويذكر المروي بالشك ما لم يتبين

ان من لم يكن بالحالة التي عرفت ليس هو عند أهل الحديث من الأثبات فهم لا يأخذون بحديثه ولا يصححونه ولا يقبلون مروياته — فما فرضه القاضل انما يكون في غير رواية الحديث الصحيح المحتج به فالإيراد ليس في محله . وليس رجال الحديث الصحيح الا مثل من قد جرته من خلانك الذين طالت صحبتك معهم حتى عرفتهم وعرفت صدقهم ونصحهم . فاذا ارسلت أحد هؤلاء برسالة ثقاهامتك حتى حفظها ثم لم يرزل يرددتها على لسانه وقلبه فان كان له شريك فهو يتذاكر في ذلك

ممه او تصفحها في مكتوب عنده اقلًا يكون مطمئنًا بخبره عنك من عرف حاله مثل معرفتك ؟ فإذا كان خبر مثل هذا مما تطمئن النفس اليه ، ولا تقبل التشكيك فيه ، فما بالك برجال ثقات ضباط علماء اقباه حضروا حديث رسول الله ( ص ) وجعلوه شظاهم لا يرحلون ولا يقيمون الا في خدمته وحفظه وتلقه مما يشوبه قد اتفقوا لذلك ووقفوا انفسهم عليه بالكتابة والمراجعة والمذاكرة والدرس والتدريس والدعوة اليه والفضل به يأتمرون بأمره ، ويتهمون وينهون لئيبه ، صدقوا بخبره ، ووعظوا واتفقوا بسره ، امتلأت قلوبهم رهبة وخوفًا من مخالفته ، والكذب عليه ( ص ) معتقدين انه هو الدين ، الذي هو حق اليقين .

فان قيل هذا معروف ولكن الكتابة كانت نادرة في زمن الصحابة . قلت ان كثيرا من الصحابة كان يكتب او يستكتب والبعض الآخر مع كثرتهم في الحفظ والاحتياط زيادة عن غيرهم فالذي يروى عنهم قليل بالنسبة الى الكثيرين الذين يكتبون منهم والذين تبهموا باحسان ( رض ) فذلك اقل لا يمكن ان يحدثوا به مع الذموم بدون ان يشمروا بما فيه من الخلل والنسيان وليس ما تراه من الاحاديث هو مرويا عن واحد منهم وانما هو مروى عن مجموعهم . اما ما قلناه الفاضل حفظه عن عمران بن حصين ( رض ) فهو لا يدل على مدعى الفاضل وغايته ان صح ان يكون جرحا في من عناه على انه يحتمل التأويل لانه لم يبين الجرح ولا وجه جرح ميين وعمران المذكور ( رض ) قد حدث عن رسول الله ( ص ) باحاديث كثيرة

قال ان حفظ الاحاديث اذا كانت طويلة - الى قوله - عسير جدا وخصوصا اذا اقيمت مرة واحدة . واقول لم يوجد حديث واحد من الاحاديث الصراح طويل جدا مفرط حتى انه يندر ان يوجد فيها ما يقارب الفصل من سور القرآن في الطول والنبى ( ص ) لم يلق عليهم هذه الاحاديث دفعة واحدة ولا الرواة يأخذونها عن المشايخ كذلك بل كان النبي ( ص ) يتعولم الموعظة وتارة قد يعيد لهم معنى ما حدثهم به في الايام الماضية فمن سمع ما كان قد سمعه قد كره وأثمه ومن سمع جديدا حفظه هو أو غيره وكان ( ص ) يكرر الكلمة حتى يقولوا لينة سكت وعادته المطردة انه كان يكرر الكلمة

ثلاثا لتحفظ عنه وهم رضوان الله عليهم كانوا يتدارسون ويتذاكرون ما تعلموه منه  
(ص) وكانوا يجلسون لذلك في المسجد حلقا وكان يتناوبون الحضور لاختلافهم عنه  
(ص) وإذا غزا كان يأخذ من كل فرقة طائفة ليخبروا اخوانهم اذا رجعوا  
اليهم . مع ذلك كله هم أذكى العرب وأصلحهم اذهانا وغير خاف ما امتاز به العرب  
من قوة اللفظ وصفاء الأذهان والذكاء المفرط حتى انهم كانوا يحفظون القصائد  
الطوال التي تنشر في المراسم مرة واحدة لأول وهلة فهل يستبعد احد أن يحفظ الواحد  
من الصحابة (رض) الجملة القليلة من الأحاديث التي كان يقيها عليهم الرسول (ص)  
متفرقة في أيام وسنين وأعوام كثيرة وهم بالصفة التي عرفت وهم مع ذلك لا يزالون  
يتذكرونها تارة من نفس قائلها (ص) وتارة من أقرانهم واخوانهم وأصحابهم للعمل  
والارشاد وغير ذلك كما تقدم . والأحاديث انما رويت عن مجموعهم (رض) على ان  
المكثرين منهم قد صح انهم كانوا كتبوا واستكتبوا ما سمعوه وحفظوه عن رسول الله  
(ص) وبعضهم عن بعض وكاتبهم لم تكن ككتاب يصنف في هذا الزمان وإنما  
كانوا يكتبون ذلك وقفات كلما سمعوا شيئا كبيره وبعضها أشبه بدفاتر التجار اليوم  
— فاعتراضات حضرة الفاضل الثاني والخامس والسادس هي في الحقيقة ليست  
بواردة على ما عندنا من أحاديث النبي (ص) وإنما هي واردة على أحاديث فرضية قدرها  
الفاضل في ذهنه وليس الحقيقة والواقع في الرواية عندنا إلا ما عرفناك فاتبه ولا تنفل  
هذه الاعتراضات هي أشبه شيء بما اذا رأى بعض الناس بناء عظيمًا كمنارة وقال كيف  
نصبت هذه ومن الذي حملها فنصبها دفعة واحدة، فاذا أخذ هذا العجب قائما ذلك لعدم  
علمه ولو درى انها انما بنيت بالتدريج لم يكن كذلك كما يقال إذا عرف السبب زال العجب  
هذا وإنه ليسوئنا من حضرة الفاضل حفظه الله أراد مثل هذه المغالطات مع علمه  
بما ذكرناه ونحن لم نكن نظن انه بهذه المثابة وكذلك عجله على ما ذكر من انه  
يريد ان يطبع رسالة فيما نحن بصدده نبل ان تم المناظرة ويتبين له الصواب من  
الخطأ فارجو من حضرته ان لا يطبع ذلك إلا بعد انتهاء المناظرة وبعد ان يتكلم  
مع شيخ الاسلام السيد محمد رشيد رضا لاجل ان يصلح ما شاء ان يصلحه — على  
ان الدين الحق لا يعلم انصارا والله المستعان (لما بقية)